

الجامعة اللبنانية

مع بدء موسم الأعياد نرى الأصوات تعلو في الجامعة اللبنانية ومعاهدها، وفي المدارس الرسمية والخاصة. أساتذة، ومعلمين، وطلاب من كل لبنان تداعوا لتظاهرة في 27 تشرين الثاني ليطالبوا بحقوقهم لعلمهم يلغون أذن صاغية فيتمكنوا عندها من قليل من الفرح. ولكن كما يقول المثل "دق المي مي". لم يبق إلا أن يعود الأساتذة، والمعلمين والطلاب إلى الشارع ليحاولوا مرة أخرى إنقاذ لقمة عيشهم، ومستقبلهم، وأملهم في الحفاظ على نظام ومؤسّسات تربية. في 17 كانون الأول سيتظاهر كل الغياري على مصلحة 71 ألف طالب في الجامعة اللبنانية وآلاف الأساتذة الجامعيين والمعلمين المدرسيين وعشرات الآلاف من طلاب المدارس الخاصة والرسمية.

الجامعة اللبنانية تزول. لسنوات والحكومة (هي ذاتها) تقوم بتخفيض 10% من ميزانية الجامعة. ويقوم أهل السلطة (أو السلّطة) بالتدخل المستمر بأمر الجامعة من اختيار الرئيس إلى توظيف الناطور. ولكل متنفّذ في الدولة حصة في الجامعة اللبنانية على حساب مصلحة طلابها ومصلحة الأساتذة وحق هذا الوطن بشباب مثقف متعلم يبني لمستقبل أفضل. أما سياسة الحكومة الحالية من إفقار الجامعة، والسكوت عن التدخلات فيها، والسماح بمحاصتها ونشر "الجامعات" الجديدة إنما تصب في خانة زوال الجامعة اللبنانية. فهل كمواطنين سنقبل؟

الأساتذة والمعلمين ككل عام تقوم الحكومة بمحاولة سد عجز الدين من جيوب الأساتذة والمعلمين الفارغة. فنجد مشروع موازنة عام 2003 يزيد الضريبة على دخلهم ويرفع الضريبة على معاشاتهم التقاعدية ويستبيح كل الحقوق المكتسبة للمعلمين التي نالوها بعد سنين طويلة من النضال... والتعليم. والمعلمين والأساتذة المتعاقدين لم ولن يدخلوا الملاك ما لم يظهروا الطاعة لمن يحتكر حصة في الدولة تحت مظلة طائفته (منهم من يسميها زعامة). فبات الأساتذة والمعلمين من المدارس الجامعة يتحكم بهم من يعلم السرقة، والمتاجرة بالوطن (ومنهم من يزور الشهادات). فهل كمواطنين سنقبل؟

الطلاب، نحن هم. لنا أخوات وإخوان و أقارب وأصدقاء في المدارس والجامعات. كلهم يسعون لكسب العلم والمعرفة مثلنا. وإذا لم يكن معهم مالا (شأن معظم الناس) فيحاولوا جاهداً أن يجمع ما يمكن لتسجيل في الجامعة اللبنانية. وعندها تقع الواقعة، فيرى حكومة ترفع الأقساط، وتناجر بالجامعة، وتستبيح إستقلالها، ويرى عصابات تتحكم بالفروع تحت ألوية أحزاب، فماذا يبقى له عندها؟ عندما يكون طالب في المدرسة الرسمية (بعد كل عناء أهله) ويجد أن لا أستاذ لمادة مطلوبة منه، أو لا مكان له في الصف، أو يجد البناء مصدع ولا

مال لترميمه لأن الحكومة حجزت أموالها لطريق جديد، فماذا يبقى له عندها؟ قد تنجح الحكومة وهؤلاء الذين يدعون أنهم سلطة (مستقلة!) بأن يدمروا أجيال المستقبل عبر سياساتهم هذه، فهل كمواطنين سنقبل؟

الدفاع عن الحرية الأكاديمية والنقابية وإستقلال الجامعة، والنضال من أجل حقوق الأساتذة والمعلمين والطلاب قد فرض علينا. فقمع الجامعة والمدرسة إنما هو لتعطيل حرية الرأي حول المشكلات الأخلاقية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية والسياسية المطروحة في البلاد. فيتحول القطاع التربوي لإنتاج مواطنين لا يعلمون سوى الطاعة وطموحهم أن يتقربوا من المتنفذ لعله يعطيهم حقوقهم التي سرقها. وزوال الجامعة والمدرسة الرسمية أمر نرفضه متمسكين بحق كل إنسان بالتعلم.

ختاماً نطلب إصلاح الجامعة اللبنانية بالتعاون بين الأساتذة والطلاب. وإحياء المجالس التمثيلية. وزيادة ميزانية الجامعة، ووقف إعطاء الرخص لداكين تسمى جامعات. ونؤيد الأساتذة برفضهم زيادة الضرائب على أجورهم ومعاشاتهم. كما نطالب بتحرير الجامعة من المحاصصة بدءاً بإستقالة رئيسها وذلك حسب قول نافذ في الدولة: "يلي طلع لعمار على الميدنة إينزلوا."

نحن كمواطنين وكطلاب لن نقبل أن يتحطم مستقبل آلاف الطلاب والإساتذة بينما نحن نقف نشاهد. سنشارك في 17 كانون الأول في ساحة رياض الصلح ونقف مع الأساتذة والمعلمين والطلاب ذلك لأنه لن يموت حق ما زال وراءه مطالب.

مجموعة بلا حدود